

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



جامعة الملك سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم :

111

79.2

الرسم

111

حاشية على شرح المنظومة البهوتية في علم الوضع، تأليف
 محمد (أمين فتوى حماه) . كتبت في القرن
 الثالث عشر الهجري تقديرا .

٢٠ ق ٢٧ س ٢٣x١٧ اسم

٦٩٠٢

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

١- الصرف والوضع ، اللغة العربية

٢- المؤلف بـ تاريخ النسب .

١٤--
 ١

حاشية على اليهودية شرح
 منظومة رسالة التوضيح
 من تعليقات الانج
 في الله الشيخ محمد
 امين فتول
 حماه فسم
 الله في
 مدته
 م

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٩٠٢
 العنوان: حاشية على شرح المنظومة اليهودية في علم كرم
 المؤلف: محمد (أحمد فتول حماه)
 تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ٢٢ ص
 ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
اجمعين فهذه تعديلات على لسان المنظوم المسمى في علم الوضع
لناظم بارحة الله تعالى الحمد لله الذي جعل في لسانه الفعيلة التي هي الأصل
أصل الحمد لله حمد الله إلى الجملة الاسمية لا بد أن يأتى الحمد لله في الجملة
من لوازمه لا بد أن يأتى الحمد لله في الجملة الاسمية وهو السبب في كون جملة الحمد لله
عليه وعليهم التسمية والاسم أحسن من التسمية له في قولهم الحمد لله في الجملة
قال سلام ومحقق المقام أن الجملة الاسمية تعيد على الوضع الثابت
أي تثبت المحل للموضع في غير أفادة الدوام فتقوله زيد منطلق لتفيد ثبوت الأنظار
لزيد مجرد عن الدوام لكنها تفيد الدوام بواسطة القرينة والقرينة هنا وفي لاية العدل
عن جملة الفعيلة إلى الاسمية والجملة الفعيلة تعيد على الوضع التجدد أي حصول
بغير أن لم يكن من غير أفادة التجدد الاستمرار وهو التقضي شيئا فشيئا لكنها
قد تفيد بواسطة القرينة وبالجملة أصل وضع الاسم لأفادة الثبوت وأفادة الدوام من
خارج بواسطة القرينة وأصل وضع الفعل لأفادة التجدد وأفادة الاستمرار التجدد
من خارج أيضا بواسطة القرينة لم اثر الله في بيده خطبة المنزلة
الفعيلة ولم يعد عنها إلى الجملة الاسمية لهذه النكتة النكات تترجح باعتبار
توجه قصد المتكلم فالمتكلم له أن يرجح أي نكتة كانت ويختارها وإن كان غيرها أقوى
ولا اعتراض عليه في هذا الموضع من جهة هي حاضرة في ذهن
المتكلم والمراد تخصيص حقيقة الحمد لله تعالى المستدعي لتخصيص جميع أنواعها بما
الذي فضل الخ أوقع الحمد في مقابلته فقه ليتأب عليه ثواب الواجب
الذي فضل النوع الإنساني على كثير من خلقه أي بمنزلة التوجه في غير وجه الصور
واعتماد الغاية والتخير بالعقل والأفهام بالمنطق والمثارة والخط والتبدي
إلى سائر المعاني والمعاد إلى غير ذلك مما يحقق المحقق وفنا احصاياه وشرفه
بالنطق في المنطق به والمراد الكلام المنطوق به فهو مصور بمعنى اسم المفعول والمفرد

وشره

وشره بالتبني لوثباته بالكلام الفصح الدال على تميزه تعالى عما يليق
به وتوجه بالوحدانية فقولنا تميزا وتميلا متعلقا بالنطق بغير المدلول
بالدال وفصاحة الكلام خلوصه عن صفات التاليف وثباته في الكلامات والتعقيد
مع فصاحتها وهذه نعمة جليلية حيث من المولى سبحانه وتعالى على النبي الأنبياء
بالتبني للوثبات بما يعنى نفعه اليه من المصالح الدينية التي تروى إلى النفع المزد
العالمين جمع عالم بالكرم انصف العالم بمعرفة البهية داخل على المقصود
بمعرفة اوضاع كل كلمة أي معرفة ما تشمل عليه من المصالح الدينية والدنيوية
ولا يخفى ما فيه من براعة التتميز والارضاء معانيه يعطون علومه
أي خصصهم بمعرفة اوضاع الخ وبأوضاع معانيه وهو على حرف مضاف أي معلق
تراكيبه فهو ناقل للمركبات وفي لسانه وحمل عقد نظامه ناقل للفدات أو المراد
يجل عقد نظامه اوضاع معاني كل كلمة من الغائبة على الأفراد ولا يخفى ما فيه من
التميز المصنف حيث شبه الغائبة في منسجها على أعذب منوذجها
منظومة في السلك بجامع النفاسته وحسن النسيج وبشر اوضاع معاني كل كلمة
على الأفراد وعلى العقد بجامع ترتب زيادة الظهور على كفا في رؤية الألفة
على حده تراها بغير رزقها منتظمة إلى أحوالها في سلك والنظام والخط
الذي ينفذ فيه الدرر ينسج على المشتق بشبهه صلى الله عليه وسلم بالمشتق بجامع
كثرة الأفاوة بالنسبة للمصدر دلالة على كونه فقط ودلالة المشتق على
كثرة الزمان والنسبة الأولية والذات والنسبة والاستله أنه صلى
الله عليه وسلم أكثر الوري أفادة وذلك المصدر إلى ما بعده ببيان أي المشتق
وأنه من مصدر هو السجدة والكرم والمراد بالمشتق من ذلك أفعال التفضيل
أي السجود والكرم من جميع خلق أفادة في بفاية الفصاحة ونهاية
البلغة الغاية والنهاية أي النبي وفصاحة المتكلم ملكة بقدر
براعته على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وبلوغه ملكة يقدر بها على ألف
كلام بليغ فصيح وحسن الشيم من أضافه الصفات للمعصوم في الخلق
كسنة والشيم مع شيمه خلق العادة فطوره اللام من مودة لتقوية
العامل بالانسنة جمع لسان الخارج المعروفة والمراد به الكلام
البليغ من اطلاق الة الشيم على ذلك الشيء من حجاز مرسل والمفرد العقلية

ظهور الجارية والنسب
لهذا المعنى على وجهه من كرم أو صفة
بالكنية حيث شبه منسوبه بان كرمه أو رادته والمادة غنية وبفتح مقلدة
فيه استعارة من حيث شبه المائل الصفة بالمكانة مكنى بالصفة بجاء عن
الوصل المقصود والفتح والمادة به هذا إزالة الصفة ترفع على ذلك
حال من وجهه أو صفة من وجهه غريب في القاموس وطريق مذهب لمقتضى
ولجمع مباح الكل على كثره لا يركن له بآس بائرا دشق يتعلل بالبدل
من جهة هذا الفن فالبدل مثله على الوضع الشخصي وهو ما يقين فيه اللفظ على
الوضع النوعي وهو لا يتغير فيه اللفظ بل لا يتغيرون على وعلى الوضع الخاص
وهو الوصف فيه المعنى الخاص من خصصه وعلى الوضع العام وهو الوصف في المعنى
كلية ويعود في البدء وصف الشخص عام اتفاقا والخلق اى هو الموضوع له هو الامر الكلي
أو الجزئي كليهما في والكم وضعه شخص عام موضوع له علم واللفظ الجملاء وضع خاص
لوضع له من الرحمن الرحيم صفتان متبرستان والمشتقات موضوعات موضوعين
وضع المادة الحدث ووضع الهيئة للذات والنسب فباعتبار وضع المادة وضعها
شخصي عام وباعتبار وضع الهيئة وضعها نوعي عام لموضوع له خاص تسمى
المحددة افعالها اذ لا بد من البديل من اللفظ بفعلها لا يجمع بين البدل والمبدل
منه فاللفظ بعد البديل من اللفظ بفعل وهو احد كونها اصلها ووجه اصلها
هو ان الحد من الاوصاف المتحددة والتابع التبعين عن الوصف المتحد بالجزء العقلية
لان الفعل يدل على القدر اى حصول بعد ان لم يكن وانما دلالة على التبعين
التجدي في قوله القدر لا يجب الوضع كما تقدم واخبر الخ في ليقع له
الخ فيه ان الحد هنا واجبة فله فكيف يكون له رابعة موافقة التسمية
في الحد واجالا لفظي لا يتناقض فيكونه ايضا لا يرضى والارضاع الهل
مع عليه بالكنية والصورة والصفة والصفات جمع هيئة بالفتح ويكسر
الشيء وليفتته بحكمة التبيان بالحكمة بالكسر ما يزين به من موضع مصغ
المحدثين أو الجارية واصنافه الى التبيان بالكسر ايضا من اضافة المشبه
به للمشيء اى اوضاع البشر بالتبيان التسمية بالحلية وزين ترشح لهذا التشبيه
صدد معنى الماء اى وجهه فعلق رد الماء اياه وصدر عنه رجع فالورد

بالنسبة

بالنسبة للصدر اول فقول زيان الشيوكة والكهولة بشر على ترتيب الارجوة
للمرء والكهولة للصدر واما يقال فيما بعد اوجع البشر يعني ان قولهم
ورد اوجع صدر الشارة الى النعيم في قوله اوضاع البشر اولادوا واما بينهما على قوله
تعالى والله المشرق والمغرب ما بينهما في قوله فكذلك المراد الخ تفسر على قوله
او جمع البشر هي هنا للترتيب الترتيب والاضاع على الترتيب الترتيب هي تسمى
ما حقه التفتت كما هنا اذ ما يتعلق بالخالف حقه التقدم على ما يتعلق بالخالف
فتقدم البناء على الله على وعلى البناء على البناء على نبيه صلى الله عليه وسلم ليس ترتيب
الترتيب وترأيه بل لما ذكرنا ان موضوعه للترتيب الترتيب
في الزمن وهذا الترتيب في الزمن فاستقر المراتب ذكر على سبيل الجارعة
المشاهدة فتجرب في الاستعارة المصرفة السبعة وتقرر بها ان يقال في الترتيب الترتيب
بالترتيب الترتيب في الزمن تنزيلة للتفاوت في الرتبة تنزلة المتفاوت في الزمن
ولتسمى الترتيب والترأخي في الزمن للترتيب الترتيب في الترتيبات والتعبر
لفظ تم الموضوعات كقوله من اذ الترتيب الترتيب في الزمن للترتيب الترتيب
لجزي على سبيل الاستعارة التفتت السبعة وكذا الجاع بين الترتيب الترتيب
والترتيب والترأخي في الزمن هو التفاوت لما بين متعلق الاضار بما قبل ثم وبين
متعلق الاضار بما بعد من التفاوت تأمل بمعنى الدعا اصله ان
ان الصلوات تطلق بالانزال اللفظي على ثلثة معاني الرحمة اذا كانت
الله تعالى والاستفاد اذا كان من الملازمة والتضع والدعا اذا كانت من ادعي
او جني او حيوان او مجاد ان الصلوة معناها واحد وهو العطف لكن
العطف بالنسبة اليه بمعنى الرحمة وبالنسبة الى الملازمة بمعنى الاستفاد
وبالنسبة الى الادعي التضع فمعنى هذا من قبيل الاستفاد الى المعنى
ومعناه الدلالة اى على ما يوصل الى المطلوب كما حصل المطلوب
اول يحصل وهذا عندنا على اهل السنة ذكره المولى في شرحه الكبير على من العلم
العلم خلاف المعتزلة في تخصيصها لها بالدلالة الموصل هذا المصنف نقله على التفتت
كما قاله الفقهاء في وقد نقض الاول بقوله تعالى واسأعو فردهم بيناهم الاية وفتح
باب النازل لا يهل حبه الغريقين خلاف الانصاف الذي يظهر منها تطلق
بالمعنيين صيدان في طائفة المولى جمع صاحب هذا على من صاحب

فان عنده من صيغة جمع التكبر لكثرة وزن الفعل كركب وصحب وما على ركب
سبب فيه فاما اسماء جمع لا تفرق وزن فعل ليس عنده من صيغة الجمع وهو الصحيح
وزنه الخفش مزدوجا بان ركب وصحب يصرفان على اللفظ كما فيقال ركب ركبته وصحب
جمع الكثرة لا يصرف على لفظه والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس ان الجمع
ما دل على اكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب الكلية
ولم يجمع ما دل على اثنين واكثر دلالة المفرد على جملة اجزاء سماه فمؤن بل
الكل والفلان لا واحد له من لفظه كقولهم ورهط وقد يكون له ذلك كص
وركب وظاهر التعريف ان قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لان مدلوله
لفظ الجمع كما قيل واسم جنس ما دل على حقيقة ثم ان كان وضعه لم يقيد الوحدة
فاسم جنس الاطلاق كالأول شرط استعماله في اكثر من اثنين من افراد حقيقة
فاسم جنس محمي كرم وزنج اولاد بان يصدق بالقليل والكثير
فاسم جنس الافرادى كماء وتراب اي الالفاظ اي الالهية ليوافق
ما ياتي الالفاظ الالهية ليست واحدة من الاحتمالات السبعة
التي ابداه السيد في معنى الكثرة والتراجم فهي خارجة عنها بل هي مما
اقتضاه منها فان مختلعه وهو الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على كمالها
المخصوصة اعلم من ان تكون اي تلك الالفاظ خارجية او ذهنية
التي اردنا ان كانت على حرف مضاف الى كتابه والمها بزلت منزلت
المستخلص جوابا عن الاله ان اسم المضافة موضوع لا يثار به المحسوس
شاهد والعبارة الالهية معقولة وحاصل الجواب انها تتركب من
المحسوس المأهول فتقول لا يثار الاله المحسوس اي حقيقة او تنزله
ان اسم المضافة موضوع لان يثار به الى جزئ محسوس مبصر
بالفعل واستعماله في غير ذلك مجاز فاذا استعمل في مبصر لا بالفعل يحتاج
لتنزيل منزلة المبصر بالفعل او في محسوس بغير صفة البصر يحتاج لتنزيل
منزلة المبصر في المبصر بالفعل في مقصود يحتاج لتنزيل منزلة المحسوس
في منزلة المبصر ثم المقصود بالفعل فتكون منزلة المستخلص اي الجزئي خارج
به الكل في الجزئي يشمل المقصود والمحسوس باوجه المحسوس في
فتقول المحسوس خرج به المقصود ثم المحسوس يشمل المحسوس به

صلى

صلى البصر والبصر مطلقا فتقول المأهول اي المبصر بالفعل خرج به المحسوس
بغير صفة البصر والبصر بالفعل على جهة الاستعارة اي التسمية وهل
هي اصلية ام تتبعية والذي يظهر انه على القول بان اسماء الالهية
واللهيات والموصولات جزئيات وضعوا اسمها لا ينبغي ان تكون استعارة
اي هذه المذكورات تتبعية اي تابعة للاستعارة كلية معناه كما في التسمية
لخرج فاذلك لان هذه المذكورات ليست اسم جنس لعدم دلالتها على عموم
كل وعلى القول بانها كلية بوضع جزئيات استعمالها على اعتبار الوضع فتكون
اصلية واعتبار الاستعمال فتكون تتبعية وتقرر ما على كونها تتبعية ان يقال
شبهت العبارات الذهنية باسمكي وهو المحسوس المأهول فيعلم حضور الظهور
والغيب المحسوس المأهول للعبارة الذهنية في التسمية للجزئيات والتعريف
لفظ هذه المصنوع لكل التسمية للجزئيات فمن افرد المحسوس المأهول
للمحقق الجزئي وهو العبارات الذهنية المخصوصة على سبيل الاستعارة
التصحيحية التبعية وتقرر ما على كونها اصلية ظاهرة والكر
افصح لانه يجمع على افعال كاحمال دون فصول كغلى س ولعب
بحر الاضافة وقوله منسوب الى بحر لان المضاف منسوب الى المضاف اليه
على سبيل العتاقة من فوق وهو الحق بالكر وقوله ومن يغفل
وهو الحق بالاعتناء فالمراد بطلق على السيد المعنى وعلى السيد المصنوع فهذان
الطلاقان وقوله على ابن العم وعلى الناصب وحليف هما الثالث والرابع
علما باللفظية هي كثرة استعمال اللفظ في بعض افراد ماضيه له
بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف الى ماضيه له او بعض اجزائه الا
بقية والعضد باعتبار اصل الوضع يشمل على مبصر ثم على غير مبصر
الدين عبد الرحمن بن احمد بن عبد الله الغفار القاضى الابن المسمى
مكسورة انما في المشهور والمراد الجواب عما ساء ان يقال
ان المقدمة واخواتها عن المظومة فيلزم استعمال التي على نفسه
استعمال الكل على الواحدة اي على كل واحد من الاجزاء على حدة لا على الكل
لا فائدة المقصود اي لا فائدة لجميع المقصود ليلزم ان بعض
التعريف يتركب هذه الرسالة لا فائدة المقصود فلا يستقيم قوله فان كان

الاول هو التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم وكذا يقال فيما بعده
 وقوله لا فائدة المقصود من إضافة المقصود الى المقصود اي مقصود المقصود
 من هذه الرسالة وهي بيان اوضاع الموصولات وسماها الارشاد والفائدة
 والحروف من حيث زيادة التوضيح اي من اجل الفائدة للتعليل
 باعتبار عموم الوضع وخصوصه المسمى الوضع باعتبار ملاحظة الموضوع
 له بوجه كلي او ملاحظة بوجه وخصوصه باعتبار ملاحظة بخصوصه
 والمقدمة المسمى ان قدم فعل ما من باب في لازم او متعديا فاللازم ثم تعدي
 تقدم ولم الفاعل منه مقدمة ومعناه ذات ثبت لها التقدم ثم نقلت الى الوضع
 وجعلت اسم الجماعة المتقدمة من حيث ثم نقلت الى مقدمة العلم او الكثرة
 فاستعمل لفظ مقدمة في مقدمة العلم او الكتابة استعمالا ثابت فلما حصل
 ان الاصل اسم فاعل ثم جعل في الجماعة ثم مقدمة الكتاب او العلم فعمل
 الشرح والمقدمة اي مقدمة الكتاب ما خذ في اي منقولة وليس المراد الاستحقاق
 لان اللفظ لا يشق من نفسه وقوله من مقدمة اي من لفظ مقدمة التي
 هي اسم للجماعة وقوله منه اي بحيث وقوله من قدم اي ان مقدمة باعتبار
 انها اسم للجماعة ما خذ من قدم بان الماخوذ من قدم هو مقدم
 باعتبار انها صفة لا باعتبار انها اسم للجماعة ان في العبارة
 خذ فأي حال كون مقدمة بحيث منقولة من مقدمة الماخوذة من قدم ويقال
 ان مقدمة الماخوذة من قدم من مقدم المقدمة التي هي وصف
 بمعنى تقدم فلو تقدمت لفيد ان قدم لازم كما ان تقدم لازم
 مقدمة العلم ان مقدمة العلم عبارة عما يعان ثلاثة
 بيان التقسيم وبيان الموضوع وبيان الفاية ثم هي اسم لثلاثة تعين
 لانها اسم للولغاظ ولا لجميع المعاني ومقدمة الكتاب اسم للولغاظ
 دالة على بيان من يتطاول المقصود سواء كانت المعاني الثلاثة أم لا
 فباين ذاتها ثانيا بين وبين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب
 عموم وخصوص مطلق والاعم مدلول مقدمة الكتاب فمقدمة العلم
 مقدمة الكتاب وليس كل ما كان مدلول مقدمة الكتاب مقدمة
 العلم فقول لا يتوقف الخ اي المعاني لثلاثة وقوله يتوقف عليه الشروع

اي على

اي على وجه البصيرة له اي المقصود بها اي مقدمة الكتاب
 اي بما فيها ففنه حرف مضاف وقوله فيه اي في المقصود لا ارتباط الخ اي
 سواء توقف الشروع على تلك المعاني بان كان المدلول المعاني لثلاثة المتقدمة
 ام لا لان بان كان معاني اخرى فمدلول مقدمة الكتاب اتع من نفس مقدمة
 العلم كما تقدم والفرق بين مقدمة العلم الخ لانك ان اللفظ
 فالاولى ان يقدم الكلام عليها على الكلام على اللفظ ثم ان له احوال ثلاثة اصل
 اللفظ وعرفهم وعرف النحاة اما في اصل اللفظ فهو بمعنى الطرم مطلقا سواء كان
 صادرا من العلم او غيره وعلى ما يتفاد من الصواع والمخاموس او بمعنى الطرم
 من العلم فقط على ما صرح به في الارسل وهو الاقرب وقوله لم لفظت الرمي
 الدقيق مجاز وعلى كل فهو في اصل باق على مصدرية فتقوله الم والمرد المرمي
 الخ المناسب خذ في لان ظاهره انه في اصل اللفظ ينقل عن المصدر للمفعول
 وليس كذلك لما عرفت انه في اصل اللفظ باق على مصدرية واما في عرفهم فهو
 اسم للمصروح من العلم باللفظ من الصمت المصغر على الخنج فقد دخل التخصيص
 والنقل على كل القولين المتقدمين لانه في اصل اللفظ على القول الثاني
 معناه الرمي من العلم وهو يشمل الصوت وغيره وبالمجمل في اللفظ في عرف اللفظ
 اسم للمرمي لا للمرمي كما هو في اصلها وذلك المرمي مرمي خاص وهو الصوت
 الصادر من العلم بالفعل فيتناول الخ تفرع على كون اللفظ من اصل
 اللفظ بمعنى المرمي فالصغير فيه عايد على اللفظ وقوله ما اي رميا او الرمي
 بالذي يكون فلا يقال كلمة الله اي لا يجوز ان يقال في لفظ من
 الفاظ القرآن او غيره من الكتب المنزلة لفظه الله لا بها ما هارم
 والمولى من ذلك عنها انهم لم يجازوا في اطلاق كلمة الله صل
 فالخبر وروايت جواز اطلاق كلمة الله توروده والاذق
 الشرعي بذلك ومحل امتناع اطلاق اللفظ الموهوم ما لم يروا ان
 شرعي وفي اصطلاح النحاة هذه اللفظة الثالثة للفظ وقوله
 من العلم متعلق بمصدره وقوله من جنس الحروف بيان لما وقوله ان تجري
 عليه الخ اي او شئ ليس شأنه ذلك لكن تجري عليه احكام اللفظ فهو
 معطوف على ما من شأنه ان على ان يصدر رلانه بقضي ان يجوز ان



ليس حاصل بل من شأن ذلك وليس كذلك وقوله ويذكر فيه راجع
للزول وظاهره ان كلمات الله ليس صادرة من الفهم بالفعل بل من شأنها
ذلك وفيه انه ان اراد بكلماته كلامه القديم القائم بذاته فهو
ليس صادرا من الفهم ولا من شأن ذلك وان اراد الفاظ القرآن وهي
فهي صادرة من الفهم بالفعل فالاول ما يصد من الفهم لما علمت ان الفاظ
القرآن من الفهم بالفعل فهي داخلية ولا خارجية وللحاجة لقوله بان شأن
لاجل دخولها في التوفيق وقوله وكذا الضمائر راجع للثاني التي
يجب استنساخها اذ هي ليس من شأنها ان تصدر من الفهم اصلا وليس
قوله التي يجب استنساخها لله حوازي عن جائز الاستمرار من الضمائر لانه
كذلك وهو جار على القول بوجوب استنساخ الضمائر كلها وهذا
المعنى اي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة وقوله اعلم من الاول اي الاول
النسبي وهو معناه في عرف النحاة فينبغي ان يكون وخصوصا مطلقا
معناه في اصطلاح النحاة لاجتماعهما في زيد وانفاده على اصطلاح
النحاة في الضمائر المستمرة اما المعنى المحو حاصل ان ان هذا
اما المعنى الذهني بان لا يميزها حصة غير معينة من افراد مطلق اللفظ
اي الحقيقة في ضمن تلك الافراد او للمعنى الخارجي بان لا يميزها الى حصة
معينة بينها وهي الالفاظ الموضوعية فاللفظ على جعلها للمعنى
الذهني يشمل الموضوع وغيره وعلى جعلها للمعنى الخارجي خاص
بالموضوع فالضارح اعلى قوله بوضع على الاول حقيقة لما عرفت
من ان اللفظ على جعلها للمعنى الذهني صادق بالموضوع وغيره
فناستقر له بوضع في محله من غير تاويل او ما على الثاني فهو محتاج
للتاويل بان يترك بوضع بوضع بصيغة الماضي وانما احتياج للتاويل
لان المراد من اللفظ على جعلها للمعنى الخارجي اللفظ الموضوع
فينصير المعنى اللفظ الموضوع بوضع وهو تحقيق المعنى للمعنى
والمعنى اي جنى اذ جعل للمعنى الخارجي واريد اللفظ الموضوع
اما لا يستغنى عن اي على تقدير ان يكون المضارع المحال
فكان لا يخفى بالمضارع تلك تلك الصورة ليشاهد السمعون
من انهما



عن انهما ان تفعل الموضوع له بولطه امر عام او بدونها ثم وضع له امر
غريب بل يعرج فامر ان لتأخير الوضع اي على تقدير كون المضارع
للاستقبال اي فيا في في كونه مستقبلا وتأخر الوضع عن ذات الموضوع
اللفظ قال بعض الافاضل وفيه نظر لا يقتضيه صحة قوله مثلا
جاء الذي يضرب لمن وقع منه الضرب في الماضي باللفظ لتفعل
الذات على حث وهو محمول في غاية البعد انتهى
لا حقيقة وما هيته الخ انما يصح ارادة الحقيقة لان حقيقة
موضوع له لا موضوع من حيث حصوله في ضمن الافراد
انما يصح ارادة الاستفراق لشمي اللفظ المحال في الفهم
الموضوع نصا مع ان المقصود المبحث عنه اللفظ الموضوع
على ما يقتضيه التقييد العقلي اربعة اقسام واما
الاستفراق فثلاثة اقسام ^{الاحد} اللفظ الموضوع الاول ان
يقول الوضع باعتبار اللفظ التعلق لأن اللفظ التعلق لللفظ
عن الموضوع بل هي سببه فالالة باعتبار تعلق اللفظ الموضوع وبعبارة
هذا فالاول بالالة هذا هو متعلق التصور فان الموضوع في الوضع
خاص لم يتصور الموضوع له باله بل معناه انه لا حصة على خصوصه
ومثله الوضع العام في القسم الثالث فان الوضع لم يتخصص في الموضوع
له بالالة كلية كما هو في الثاني بل معناه انه لا حصة على عمومه
وبالمجمل خصوص الوضع وعمومه بالنظر الى متعلق التصور فان كان
متعلقه الموضوع له الخاص من حيث هو خاص فالوضع خاصا
وان كان الامر العام والموضوع له العام من حيث هو عام فالوضع
عام فالبيان ^{الثاني} فالاول ما يكون الخ وهذا القسم تحت قسمان
علم شخصي وعلم جنسي باعتبار تعلقه بخصوصه ومميزه من
على وقصر وبياض وسواد فالصبر بمعنى اسم الفاعل
وصفا خاصا الخ كان هذا الوضع خاصا للملاحظة الموضوع له
المتخصص بخصوصه وكان الموضوع له خاصا لانه جنى متميز فيه
الشركة كما اذا تصور اي تصور ك فامضرتك واذ اذ اذ

ذات زيدا إضافة ذات الى زيد بالنظر لا يقول اليه والافان
 التصور لم يوضع لها زيد باذنه لم يوضع التصور لاكتساب
 المنح وهو الذات التذكير من المضاف اليه وهو قبل بالنسبة الى
 العكس والثاني الى هذا القسم تحت كل واحد اقام اشارة
 والموصولات والضمائر والحروف بكل ما عام كوضع هذا فان الواو
 تفقد الام العام وهو المثار اليه المفعول المذكور وقال وضمت لفظ
 هذا الكل فرد من افراد المثار اليه اي لم يجمع بغيره لما كان الموضوع له
 جميع افراد ذلك وهي لا يتأتى الوضع لها الا بتخصيصها ولا يتأتى
 بتخصيصها بذاتها احتياج في استحضارها لقانونها وهو المثار اليه
 المفرد المذكور وضعها عام ما كان هذا الوضع عاما للملاحظة الموضوع
 له المتخصص بعام وهذه القسم يجب ان يفارق هذا القسم الاول
 بان الموضوع له هنا شخص بانه وضع كلمة وبانه يتفقد المعنى
 بخلاف الاول ومذهب السمران الموضوع له في هذا القسم الام العام
 كما سياتي والثالث الى هذا القسم القسم تحت اربع
 اقسام ايضا اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل بالنظر
 لوضع المادة اي على عمومته اشارة بذلك الى ان معنى كون
 الوضع في هذا القسم عاما ان يلاحظ الموضوع له على عمومه وليس
 معنى عمومية ان الواو وضع الشخص الموضوع له بالة كلمة كما هي في القسم
 الثاني وهذا يؤيد على ما ذكرناه سابقا تأمل وضع
 عاما اي يلاحظ حفظ الموضوع له بعمومه وانما كان الموضوع له عاما لان
 كلي يصدق على افراد متعددا والثاني وضع لكل باعتبار ان
 لوضع العاوض لفظ ان الحيوان الفاظ متفرقة الموضوع له مجزئي
 واحد من جنس حيوان بل هو بالحق التام وذلك لان
 الفرد الواحد لا يتخيل ان يكون مرادة الكلمة اللذان في اورد كقوة
 جدا متباينة بالمشخصات لان غاية ما يتخلف مجزئي لخصه
 التي فيه فقط دون بقية لخصه فقول ان لخصه صيات
 اي لخصه ذات كزيد وبكر لا يعقل ان يبل انما يستحسن بها

حصّة

حصّة التي فيها ان الكل منه ربع في مجزئي فالمانع من ان
 يتخصصه الكل لاندراجها فيه استنادا بان الكل ليس من ربعا فمجزئي
 من حيث عمومته اي وجوب مجزئي الة لخصه من حيث عمومه وهو ليس كذلك
 فافهمه فان جواب غيره لا يجزئ نفقا افاده بعض الافاضل والاول
 وان كان كذلك لا يثبت الثالث في الظهور وعدم تعلقي العرض به فيما ذكر ان
 خالفه من جهة اخرى الان الاول لما اشترك مع الثاني في ان الموضوع
 له في كل منهما شخصي ذكر الاول ليزيد توضيح الثاني ولا يقال بل يتم على
 ذلك ذكر الثالث لانه شارك الثاني في عموم الوضع كما شارك الاول الثاني
 في خصوص الموضوع له فكان بذكر الثالث زيادة توضيح الثاني ايضا لان
 العموم في الثالث من نفسه وفي الثاني العموم من حيث تفقده بالة كلمة فم
 العموم مختلف بينهما فلم يشتركا في عمومه العموم اويقال شاركة الاول والثاني
 في المعنى وهو اشرف احدهما يقيدين اللفظ بانه المعنى الخ وهذه الجوز
 للوضع هو المراد في تعريف النفاة الكلمة بانها لفظ مفرد وضع للمعنى
 وعلى هذا الجواز موضع ايرضا تاويلها فانها فخر اسه من قولنا لا يري
 لمرابوي موضع للوجه ان الجماع بحسب التأويل والادعاء وعلى هذا
 له وضع للمجلا فالوضع بهذا المعنى خاص بالتحقيق وبسبب وضعها او لبا تحقيقا
 ان الوضع بالمعنى الاول فسمان تحقيقا وتأويل وبالغنى
 الثاني تحقيق فقط والثاني الفرق بينهما ان التحقيق ما كانت الدلالة منه
 بملطمة التعيين اذا اطلق الوضع عند علماء البيان انصر فالى
 الوضع بالمعنى الثاني خاص بالتحقيق فمادهم بالوضع في تعين الحقيقة والمجاز
 الوضع الحقيقي جعل الرئي غير بالكي ليتعمل الخطوط ومخزها
 سى كان ذلك الله المتخصص رايدا على ماهيته كوضع اسم حيولة
 للذات العلية فان الواو وضع تفقدها بوجه من وجوهها وقصده وضع الام
 تفهمها باعتبار ما يمكنها فذلك الوجه المعين للتفصيل المصحح
 للوضع خارج عن مفهوم الام قال الفاضل ان قضي في كونه البكر
 لا يصلح بانضم قول النظار انه لا يجزئ الوضع لخاص الموضوع له خاص
 تفقده بعينه بل يكتفى بتعلقه بتعلق بعينه بل يكتفى بتعلقه بعينه

كل مستحضر فيه كما اذا سمي رجل ما في بطن امه بالعم فان لا شبهة انه علم وان
وضع خاص لموضع له خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بخص
وفي كلام المحقق المحقق الشريف في معنى الحواشي كذا الى ما ذكرنا نلاحظ
قال مجاز ان تعقل وان بوجه من وجهه هو موضع الاعم لمخصصها
وتفقد تفهيمها باعتبارها ما لا يكتمها ويكون ذلك الوجه مصححا
للموضع وخارجا عن مفهوم الاعم على ما مر من ان الاعم الله تعالى عليه
له موضع لذاته من غير اعتبار معنى فيه انتهى كلامه اولاي
بان كان جزا من الماهية كزبد فان ماهيته الحيوانية والناطقة مع الشخص
والشخص ما به يصير الح كالمطول والقصر والبياض والسودا غير
ذلك مما يفهم التبيين والتخصيص فانخصي الفخصي من باب من كافي في القلوب
اي الموضع كالتخصيص فان اسم الإشارة بالموضع دون الموضع لان
الكلام في تقسيم اللفظ الموضع لا في تقسيم الموضع سوف كان ذلك الامر
العام من ذاتياتها بيان ان المشترك في وضعه من مثله مطلقا ابتداء وهو ذاتي
لانه داخل في ماهية كجزئياته التي هي الابدات الخاصة اذ هي المطلق مع الابدات
للمجرد بخلاف المشترك في وضع الضمير والموصول واسم الإشارة فانه عارض
مثلا ان المتفعل مفهوم الفرد المتكلم هو كل واحد من الافراد الصارفين عليها
هذا المفهوم وذاتياتها هذه الافراد الحيوانية والناطقة وما التكم والافراد
فوضمان عارضان كالاضاحلة بالنسبة للزنان كافي في معانيه
ما واقع على الامر العام والظرفية من ظرفية مجزاء في الكل والكافي استقصائه
كافي المضار وتحت الكافي الموضولات مفهوم كل واحد
اي المفهوم المتصادق على كل واحد ففي العبارة حذف حتى ينقل فيه
اي في ذلك المفهوم وبفاد اي المفهوم ونفهم اي المفهوم وقوله هو اي المفهوم
وقوله منه اي اللفظ فان ذلك باطل اي كون الموضع له الامر الكلي
باطل هذا الشخص اي كزيد على حدة وعمر وحده اي ان الموضع
له كل واحد لا الهية الاضحية لكن انما يتصل في واحد من الماهية
سبل البدلية وفي هذا خبر ان الشخص بدل منه وذلك النقل
الخ اسم الإشارة مبتدا والنقل بدل وقوله لذي العموم اللام زائدة

لنقوة

لنقوة العالم متفقلة بالنقل لانها ليست زائدة محضة حتى لا تنقل
بشي افاده الصلابة في تقسيم مثل هذه العبارة والماء يدعى العموم
الامر المشترك وقوله كالة الكاف زائدة لاستقامة النظم وتحمل مجزورها
المرع خبر عن المبتدا الذي هو اسم الإشارة يدل على ذلك حال التسمي
وعبارة الرسل والمعنى ونفعل الواضع الامر المشترك الى الموضع اللفظ
لانه الموضع له وفيه ساحة لان الالة الامر الكلي المتفعل لا نفس
النقل واذ انظرت في حقيقة خبر فخر مجز وفاءي ونفعل المشترك
ثابت لان ذلك المشترك الالة للموضع لانه الموضع له فلفظ الالة
بحسب الظاهر خبر وفي حقيقة هو تفصيل للخبر لانف وقوله ولم يرد بضم الياء
من اراد مبتدا للفاعل وضميره المستتر فاعلى رجع الى الواضع وقوله وضعا
اي وضع اللفظ ففعل مضارع في اليم مجز وف وهو مفعول ليرد وقوله لذي
العموم متعلق بوضعا اي ولم يرد الواضع وضع اللفظ للامر العام وهذه
الجملة معطوفة في المعنى على العلة التي اثرنا اليها والمعنى ونفعل المشترك
ثابت لكن لكون الالة للموضع لا لارادة الواضع وضع اللفظ له وتقدر
هذا المحل على هذا الوجه نفيس فالوضع كلي اي الكلية الذميمة
من شعبة السبب باسم السبب كما تقدم ما اذا حكمت الخ جامع
بين ماهنا وبين ما نظرنه ملا حظة الافراد والاشخصية في كل كمن
ملا حظتها هنا في حاله الوضع وفيها نظرية في حالة الحكم
اوليا مراده بالاولي ما لا يتوقف على شيء اصلا اي لا على استدلال
ولا على تخمين او حدس فان اريد بالبدهي في الفروبي وهو لا يتوقف
على استدلال وان توقف على تجربة او حدس فنقولنا التقينا مسهلة
للصفا فان لا يتوقف على استدلال بل على التجربة فتقوله اوليا صفة
مخصصة وان اريد به حقيقة البديهي وهو الذي لا يتوقف على شيء
اصلا كقولنا الواحد نصف الاثنين كل من صفة كاشفة
والثاني ان يكون معلوما الخ اي وان لم يكن بد بهيا اوليا
وهو بنا الحكم بدهي اولي اذ تصور الخ بيان ذلك ان
قوله لا بد من فرضه معنوية تشخصا في مثل ذابغني قول الاصل

7

ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص الا بقرينة معينة
فهذه قضية شائعة على موضوع وتحتله ما هي وعلى محمول
هو قوله لا يفيد وما هو من هذا القبيل هو اللفظ الموضوع للخصيات
ستحضر بامر كلي والمحمول هو كونه لا يفيد الشخص الا بقرينة
فاذا استحضرت ان هذا الموضوع والمحمول وهما المراد بالطرفين
في كلام الشرح وتختصر معها النسبة وهي تثبت المحمول للموضوع حتى
لم يعقل به هذه النسبة لان لفظ هذا ليس خاصا بزيادة بل يشارك
غيره فارادته بعينه لا بد لها من قرينة فنقول مع الاستدلال بالنسبة
بينها ولو عجز بها لكان اوضح وقوله يلحق في الخرج بالنسبة اي بينهما
وفيه اظهر ان في محل اضماره وان يفيد ان تصور طرفه مع تصور
النسبة يلحق في خرج العقل بها وليس ما ذكره استدلالا لجواب سؤال
تقريره كيف يكون هذا الحكم بينهما مع استدلال المصنف عليه فنقول ان
نسبة الوضع الى المقترضا ان نظري وحاصل جواب ان ما ذكره
المصنف ثبته لادليل لا يستلزم نسبة الوضع الى في العبارة قلب
والاصل لا يستلزم المسمايات في نسبة الوضع اليها في مضمرة غير
غائب الى اما فيه فالقرينة ذكر المرجع في زبد وهو يشارك ويبقى
تحقيق ذلك في محله والحاصل مبتدا وقوله الموضوع اسم ان وقوله
بقرينة بالمشترك خبرها وان وما بعدهما في تاويل مصره رخص
المبتدأ الذي هو المحصل وقوله وان لم يكن الواو للحال وان زائدة
تشبيه بالمشترك اللفظي هو اللفظ الموضوع لبيان متعده
باوضاع متعده كعبر الموضوع الذهب والياصر والحارية
في بقية المعنى اي الجوز في بقية المعنى والاشتراك
قرينة هذا هو جامع وهذا اي احتياج المشترك الى قرينة
للتعيين مع اعتبار رتبة بنفسه اضافة قيد الى بنفسه بيان
اي مع اعتبار رتبة بنفسه في تعريف الوضع اي الوضع الحقيقي
لخاصة الحقيقة وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان
المشترك يدل بنفسه على كل واحد الى اي فهو داخل في تعريف الوضع

المذكور

المذكور في استعماله في كل من معانية حقيقة فان دلالة على ذلك
بواسطة الوضع لا بولادة القرينة واحتياج القرينة لتعيين المراد لا
لصحة الاستعمال وقوله اللفظ المستعمل في حقيقة الاحتياج الى قرينة
اي لفظ الاستعمال واذا احتاج اليها من حيث دفع مزاحمة المعاني
لحقيقة واما الجواز فيحتاج الى قرينة فبينهما فافرقا اي ما صحة الاستعمال
فيما نحن فيه وفي المشترك فثبتت بالوضع بل يعنى انه الخ هذا
الاخر ان يرجع لقوله يعنى انه الخ وحاصله انه على عن تفسير الدلالة
بهم السام من اللفظ المشترك كلام من معانيه الى تفسيرها بغيرها
كلام من معانيها ربه على انه مراد وقوله فانه الدلالة المعتمدة لتفصيل
لهذا الاخر ان كان قول هذا الشرح ما حاصل له على هذا الاخر ان
فاجاب بان فحصل عليه هو انه الدلالة المعتمدة هي فهم المعنى من اللفظ
على انه مراد فصيغ فانه يرجع الى فهم المعنى من اللفظ على انه مراد لما هو
من يفهم في قوله بل انه يفهم الخ على حرا عدلوا الصواب للتصريح
لكن على الخ استدلال على قوله بل يعنى انه يفهم كل منها على انه مراد
به توهم انه يفهم كل من معانيه على سبيل التقييد ويتعين عنه
المعنى الحقيقي بالارادة اي بكونه مراد من اللفظ اي بسبب كونه
مراد او موضوعا له ولا صارف عنه اما اذا وجد الصارف عنه الى معنى
اخر وهو القرينة فانه يتعين المعنى الوجود وهذا معنى قوله وبالقريته
يراد هذا اي تعيين المعنى الحقيقي وحصل الدلالة على المعنى الجازي الخ
وسنه تعلم الخ اي ومن القرينة الذي بين ما نحن فيه وبقرينة المشترك
اللفظي الذي قدمه وهو حرة وضع ما نحن فيه ووجوب بقية الوضع
في المشترك تعلم ان القرينة الخ فيما نحن فيه وهو الموضوع وصفا
عاما لخصائص المتعلقة بها قدرة ليفيد ان بها يتعلق
بمخروف نعت للنسبة وخبر بها يرجع الى المسمايات في عبارة النظم
قبل الاصل ان المسمايات في نسبة الوضع اليها مستوية كما مر
علته لوجود القرينة فيما نحن فيه ببيان انه لو فهم الفرد
المعين من تلك المسمايات من غير فهم قرينة لزم ترجيح احد

المقاربات بدوم من حج وهو محال فوجب القسمة للثلاثين الزجج
 المنوع فهو من تعلقات خبر اي فهو اما منصوب بزرع
 خافض وهو في وجه وربي المحذوف ولان يتعين بل المتعين غيره
 كان محال ببناء محذوف خبر او بالعكس اي هذا الذي شرع فيه
 لان النصيب بزرع الخافض موقوف على السماع ولما لا يتخذ
 قيس مطر الاربعة ان وان معنى النقص ضم قيدين الخ
 التقسيم اما تقسيم واما تقسيم الكل الى اجزائه والكل والكل يسمى تقسما
 ومورد القسمة وتسمى الجزئيات والاجزاء اقساما ويسمى كل قسم
 بالنسبة الى الجزئيات والاجزاء فجا تقسيم الكل الى جزئياته
 هو ضم قيدين او اكثر الى امر مشترك ليصير ذلك المشترك بانظام
 كل قيد فيما وتقسيم الكل الى اجزاء هو تقسيم ما به المقسم بذكر اجزائه
 فليست في ضم قيد الى المقسم بشرطه لخصر تباين الارقام ووجود كل
 قسم في المقسم كنقص المقياس الى عمل وشو ينزف قول الله ومعنى التقسيم
 ضم قيدين الخ لشارة الى ان التقسيم هنا من تقسيم الكل الى جزئياته
 ضم قيدين اي كالمجرب فان ضم له الناطقية صار قسما
 وهو الانسان وان ضم له الصاهلية صار قسما وهو قسم مبين
 للذول وكذا الوضع له الناطقية صار قسما او لا ذلك اما الانسان
 والعنفس والمجارات اقام متباينة لتباين القبول واما الوهم يكن متباينة
 بل متباينة كالمثل في ذلك لان الكناية فيحصل قسم وهو كائن
 وان ضمن له المصالح صار قسما كالمالك والمصالحات متخالفات
 لا متباينة لعدم تباين القيد بين ولها الكاتبة والمصاحفة
 وفي له ضم قيدين اي على البرية كما تقدم له في ان واحد
 وما نحن فيه من هذا القبيل اي كما اعتبر فيه تناهي القيد
 وبما حصل اي التقسيم وقوله محلا حال من المضاف اليه لوجود شرطه
 اي حال كونه التقسيم محلا على وجه متعلق بتقسيم اي على طريق
 شكل وقوله تنضبط به تلك الاقسام اي من حيث انه الاول
 الى رتبة اقسام اسم جنس وهو ما مدلوله ذات ومصدر وهو مدلوله

حدث

حدث فقط الى اخر ما ذكره من ان الاقسام اي محال خطأ
 العقول في الكلام استعارة مصححة حيث شبه العقول بالاقسام
 بجامع ان كل يعرض له ذلك واستعداد الاقسام للعقول استعارة
 نصحية فان حاصلها في العقل الخ اي ان الذي يدل عليه
 اللفظ له اعتبارات خمسة لان المقصود من لفظ زيد مثلا صورة
 ذات فذات زيد المستفادة من لفظه من حيث حصولها في العقل
 تسمى حاصلها في العقل ومفهوما اي مفهوم ما يكونه مفهوم تسمى
 اللفظ وهذا الذي قلناه عن القيد في صحت كونه زيدا مدركه
 لا منه القيد اي في كونه زيدا مفهومه من لفظ زيد وان كان
 لا يد منه تسمى مفهومه بطلقا وحاصل ان المفهوم قسما من مفهوم
 مطلق مفهوم مقيد لكونه كذا مفهوم ما من اللفظ وهذا الثاني
 الذي قلناه عن السور الاول ذكره السور في شارحه
 الاصل فلا يعارضه بينهما وان لوحظ من حيث انهما مدركه
 بادراك اللفظ اعني زيدا تسمى مدلوله من حيث وضع لفظ
 زيدا بارايها تسمى موضوعا له وادراكها من حيث قصد حال اللفظ
 تسمى معنى فاللفظ واحده اعتبارات خمسة اي صحتيات
 وبالحمل والحاصل في العقل والمعلوم والمفهوم المقيد وهذه
 الثلاثة قسم واحد وما عداها وهي المفهوم المطلق والمدلول
 والموضوع له والمعنى كل واحد منها قسم بوجه يسمى مفهوما
 اي مفهوم ما مقيدا لغيره او المراد بالذول نفس المدلول
 الكل اي مجازا من اطلاق اسم الدال على المدلول لعلو
 السببية وانما احتج الى هذا التاويل لتقسيم قول تنصحه
 للذات او للذات الخ اذ المنقبة التي هي المدلول
 ان هذه العبارات تصحح بوجه من امور اربعة اجزا
 تقدر مضاف قبل لفظ اول اي مدلول اول ثانيا تسمى بالذات
 بلفظ بان لا بد له المدلول مجازا من اطلاق اسم الدال
 على المدلول لعلو السببية وعلى هذا الوجه من يحتاج في له

فيما يأتي فاول باسم الجنس قد روي الى التاويل اما جوف مضيق قبل
 لفظ اول اي قد ان اول او التجوز بلفظه بان يراى به الدال
 مجازا مرسل وذلك لان المدعى اسم جنس هو اللفظ الدال على
 المذات له الذات وهذا هو التاويل الذي يثار اليه اسم بقوله
 وح لا يخلو الى تاويل فيما يأتي فالتاويل مضيق قبل قوله
 للذات او المحرك اي لذل الذات او لذل المحرك رابعهما التجوز
 بلفظهما بان يراى بهما الال مجازا مرسل وحسبنا اي حين
 كانت المراد بالمراد المحرك وقوله فيما يأتي هو قوله فاول
 باسم الجنس قد روي فاول بلفظه لان المدعى من جنس مضيق او التجوز
 بلفظه والمراد اي بالنسبة ما اي مدلول هو اي ذلك المدلول
 مركب من اي من الذات والحرك مع النسبة لمدلول الفعل ولم
 الفاعل فان الفعل مدلوله مركب من حرك وزمان ونسبة الى فاعل
 واه الفاعل مدلوله مركب من ذان نسبة اليها الحرك والماز بالذات
 ههنا ما لا يكون حركا في عمل الزمان والسواد والبياض فكل منها
 يقال له ذات وهذا يظلال المراد بالذات في مدلول الفعل هو
 الزمان واطلاق النسبة على ما هو مركب من زمان والنسبة مجاز
 من اطلاق اسم جنس على الكل من حيث انه اي
 غير حرك وهي الذات مقيدة به اي بالحرك اي بان يكون المدلول
 من ذات نسبة اليها الحرك على وجه من الوجوه الخمسة
 اي على وجه القيام بها كافي اسم الفاعل او جهة الوقوع عليها
 كافي اسم المفعول وهكذا ولا مركبا منه اي من حرك وقوله
 من باحان من صفة منه اختصاص الناعت المراد به النعت
 بمعنى قيام القدرة بالله اختصاصه بها او التبعية في القيمة
 فبمعنى قيام السواد مثله يزيد انه تابع له في التحديد اي بحسب
 الزيد لكانت الاشارة له مع صفته بالذات ففصله اي الاتحاد
 نفس للمضا وعضاف اليه كافي الماديان وهي الاجسام
 والحيوانات او العقلية معطوف على هسبة كافي الجواهر

الكافي

الكافي في المصنفين استقصائية واعلم ان الصحيح عند اهل السنة
 ان مدعى الذات العقلية اما حرك ان قام بنفسه او عرض ان لم يقم
 فالمدعى على هذا الجرام ومقابلته للفرق ان الملائكة مجردات اي ليست
 جوهرا ولا عرضا فلا تارة للملك على هذه الاشارة اليه والى صفته
 كقوله لكن اشارة عقلية بقوله ومعنى القيام بالغير المعنى بان
 معنى القيام بالغير يتبع ثلاثة انواع الاختصاص او التبعية في
 التميز في الاتحاد في الاشارة احسب كافي الماديان او العقلية
 كافي المجزوات وعليه ما اخذ في الخ قال الفاضل محقق في
 تبينه صفات المجزوات في الاشارة العقلية نظر انه محكي
 ونظر وجه النظر ان الاشارة العقلية الى ذات المجزوات غيرها
 الى صفاتها لان العقل غير كلام عن الآخر فلا اتحاد في الاشارة
 العقلية تاملها بلخصا والمراد المركب اشارة الى ان المصنف
 غير بالحق واراى بالكل لان النسبة من من المركب فاطلقها واراى
 بها المركب من حرك وغيرها الصادق على العقل المشتق
 اما ان تعتبر الخ المشتق والفعل وان الاتحاد في ان كل منهما
 مدلوله الحرك وغيره الا ان بينهما فرقا وهو ان النسبة في المشتق
 معتبر من طرف الذات اي ان الملاحظة اول الذات فيه النسبة
 فيه اتحادات بعد تفصل الذات لانه يقال معنى قائم ذات ثبت
 لهما القيام فالذي يلاحظ في السماع فيه الذات ثم تلاحظ النسبة
 وهي التبعية في الفعل الملاحظة بمجرى السماع فيه الحرك والنسبة
 انما تفصلت فيه بعد الحرك من عكس القريب بيان لما هو
 وحا طم انه وقع بهذا الاستدلال انهم ان يكون في قوله مشتقا
 او فعلا شرعا على غير المدعى بان يرجع مشتقا الى الثاني وهو قوله
 او ان تعتبر من طرف الحرك وفعلا للاول وهو قوله اما ان
 تعتبر من طرف الذات ان اي لهذا غير مراد وهو اي الوضع المتخفى
 ما يكون الخ اي وضع يكون فيه الموضوع له الخ في واقعة على
 الوضع والعائد لموضوع بخصوص حال من الضمير

فلو حفظ اي حال كون الشخص الواحد ملتبسا بخصوصي قالوا
 لميلاد ستر لا للكلالة والا لا تقتضيان الوضع للشخص محتاج للذلة مع
 انه ليس كذلك كما تقدم وتخصيص مصدر بمعنى اسم الفاعل كما يدل
 عليه قوله بما يعينه اي يختص به من تعينهم وغيره عن غيره من
 اوقص وبياض او صرورة وغير ذلك كما مر بان يكونا نصوصا للوضع
 والموضع له فخرج عن مورد القيمة اذ معناه كل ضئيف و
 التخصيص انه موضع التماهي بغير التعيين فلا يظهر من خروج عن
 العلم و اشار الى ذلك انك تقول له وقد ذكر في الحاشية ما يخالفه
 بل انما يتحقق الخ فالحاصل ان معنى من الابتداء المجري وهي
 نفس الربط الذي بيده البر والبرقة ووج فلا يتحقق الربط ذهنا
 والاخر كما لا بد من فهمها فافضل له علمه معنى في نفسه لكن لا يجر ذلك
 المعنى الا بالمتعلق وهو البر المتبادر والبصرة المتبادر منها يتحقق راجع
 للخارج وقوله يتحقق راجع للذهن فهو شوش وقوله وقدر استمر
 الى ان قوله الخ اشار الى ذلك بقوله بعد او لا اي وان لم يكن بد من
 الخ بمعنى مخاطبة اي وليس المراد بالخطاب ما قابل الكلام
 والغيب لقضوه توجيه الكلام الى حاضر اي شاده محاضر وذلك
 ظاهر في ضمير المخاطب وكذا المتكلم لان فيه اسنادا حاضرا بالانسية
 للفتاب فحضوره بذكر مرجع لقوله جاء زيد وهو بضمه ففهم مخاطبة
 تقديره فان المعين بصيغة اسم الفاعل وقوله من المعنى المعين
 بصيغة اسم المفعول انما هي هذه اي الاشارة حسيه بمرادها
 اذ هي التي عينت ان المراد من لفظ هذا زيد مثلا مع ان قد لوله انما هي
 كثيرة من اللفظ اي كالذي وقوله الذي هو الخ اي لغت المراد وقوله
 باعتبار متعلق معين وقوله بنسبة تناقضه كل من يشار وتعيينه والمراد
 بالمضنون المصنوع انتسابه لثبوت الخ في المثال الا في وانما كان
 هذا المصنوع قربة عقلية لانه امر متعلق بمعنى يدركه بالعقل
 انتسابه نائبا فاعل معبود اي انتساب المصنوع وقوله اليه
 اي الى المراد انتساب مصنوع الخ جيران وقوله صلته اي صلة
 كل

كل منهما والفصير في اليه المراد وفي اقتراحها الى الصلة وفيه لكل منهما والمعلم
 والمعمود بالرفع صفات لا انتساب كما عاينا عند دخول تحت
 الحاشية الوصف والاشارة لهذا الذي تراه رجل فاضل فيها
 انما هو اليه اي في المراد الذي اشار اليه بنسبة مضمون الصلة الى
 مفهوم كل قولك الرجل الكريم الى الحبس لقولك عند ذلك
 كحيوان هذا الحيوان وكذا الذي مثله يراه به على قولك الذي يصدق
 على كثير من مفهوم الانسان مثلا واجيب الخ حاصل ان كل من
 الاشارة بهذا الى الحبس ومن ارادة الكلي بالذي مجاز والكلوم في المدلول
 احقيق في فلا اشكال وان استعمال ضمير الغائب في المصنوع الكلي حقيقة
 باعتبار كونه جريضا اضافيا لان ضمير الغائب موضوع للمخبرات مطلقا
 حقيقة او اضافية هذا كله واما استعماله في ضمير الغائب بخلاف
 الظاهر اذ هو انه موضع للمخبر حقيقة وان استعماله في الكلي مجاز
 كما في احواله قائل كما لا يخفى والباء فتشيل للباء فلا موضوعه لكل
 فرد فدمها صدق عليه وهو كل حرف شعوي في صدقائه لا حصرا
 وكذا الغضاب التقيين كل اسم يكون الشيء معينا فانه موضوع لكل
 فرد مما صدق عليه هذا الكلي اي يكون الشيء معينا
 لكافية فانها موضوع فرد فردا صدق عليه الفاظ مخصوصة دالة
 على زمان مخصوصة ويقال ينظر ذلك في الشافية واجيب الخ
 حاصل ان اسماء المباني موضوعة للامر الكلي لا للافراد وكذا الغضاب
 التقيين موضوع للامر الكلي وهو كون الشيء معينا للافراد فجميع ذلك
 من الكيفية العام لموضوع له عام فلا يرض حروجه مما نحن فيه وان
 اسماء الكتب من غير علم اجنسي فهي من الوضع اخص لموضوع له فليس
 فلا يرض حروجهما اسماء العلم من غير علم اجنسي الشيء
 فلا يخفى حروجهما عنها اي عن هذه القصة لجعل الموضوع
 اي لجعل اللفظ الموضوع لكن تعدد الوجه الاخير
 هي جعل الاول من فعلقات المتبادر وما بعده تعلقات لخير
 والاصل بقولنا موصولهم الخ اصل التركيب للتنبيه على الاول بقولنا

موصولهم الخ فجزء موصولهم الخ محلها النصب بقولنا الذي هو الخ فجزء
 من متعلقات الخبر وفي بعض النسخ الخ في التوراة على الوجه الثاني
 هو جعل الأول خبره متعلقات ما بعده اعني جعل موصولهم الخ ووجه
 التوراة هو ان الاول ترجمة وما بعده الترجيح احكام متصورة في انفسها
 فلما سوت جعلها جزء من سائر ما بقوله ان تركت بالبناء
 للفاعل اي عدلول كل واحد اشار بذلك الى ان الاشتراك
 صفة للمعاني الالفاظ كما هو ظاهر المتن مستقل اي معناه في اللفظ
 الموصوف له بخلاف حرف فانه لا مستقل معناه بفرقة من لفظ حرف
 الموصوف بل لا بد من انضمام المتعلق مستقل بنفسه الخ هذه الصفات
 تغير لفظه مستقل بالمعنوية فهي صفات كاشفة بل ان
 للاحظة غير اي متعلقة فالمراد بالغير المتعلق مثلا من معناه
 الالة الخ وهي الالة للاحظة البرية والبرية مستقلة
 وكل ما كان كذلك اي دالا على معنى مستقل بالفرعية لانه
 الخ هذه من قبيل الاستدلال بحرف على المحدود وذلك لا يصح لان المعنى
 من هذه التصورات من الدليل المتصديق والحي بان ذكره ليس على وجه
 التعريف بل على وجه الحكم على حرف فانه زيد انسان لانه حيوان ناطق
 الاشارة العقلية اي المعروفة التي هي حقيقة
 الموصول للعالم بالوضع الاول للسامع من الموصول الخ بدليل ان
 العبارة ومعنى كلامه ان العالم بالوضع وان علم انه موصوف بالصفات
 اذا سمع بها الذي ضرب مثلا لا يفهم من العبارة الا المعنى مطلقا ضارب
 اي حال كون الموصوف معناه اي الاشارة العقلية التي هي الموصوف
 الصلة ليس الا امر الخ اي هو المفهوم الكلي الصلوق
 على الافراد فيه شبه مغالطة قيل فاسر مادة لكونه
 من نقدات وهيم كاذبة مع علم المستدل بعنادة وحاصل ما هنا
 ان صاحب الاصل ادعى كلة الموصول وشبهته التي بين يديه
 ان الموصول وحده حتى لا يطلق لا يفهم السامع منه الا امر
 الكلي وكل ما كان كذلك فهو كلي ينتج الموصول كلي فزده اسم

بان هذا القياس فاسد لكون الكبرى كاذبة اذ منها العلم
 ان الموصول لا امر الكلي وحده فهذه المعنى خبري لا يقتضي كلة
 وانما كان شبه مغالطة ولم يكن مغالطة لانه لم يستدل به من حيث
 انه فاسد لان الالة مغالطة الخ ان في الدليل الذي يلاحظ
 لمرادوه غير صحيح هي نفس الوضع الاول في التوراة العام وليس
 هو الموصوف له لان اسم الشئ ليس نفس ذلك الشئ كما لا يخفى
 وكلاهما في الثاني اي الموصوف له وكون الالة المتعلق الخ
 من جهة التقليل الذي اراده نفت للفرق وفيه
 بحث اجماع كلام المصنف بالنظر في الموصول كليا على ما حقق
 بالبناء للفاعل وخبره يرجع للمصنف وعبار الموصول بحرف اي
 المصنف في التفسير من ان الموصول موصوف للمفرد وحده
 الخ اي ان كان شبهته عدم فهم السامع المعنى خبري فدفعه بان ذلك
 لا يقتضي كلة كما في العلوم المشتركة فان السامع لا يفهم ان
 وجود عشرة اشياء هو اسم لكل واحد منهم لا يفهم منه معناه
 منهم مع ان مدلوله خبري اللهم الا ان يقال حاصل ان
 المصنف انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض
 ملاحظات وهو ملاحظة المصلحة مع قطع النظر عن الاختصاص
 فارجح لانه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه
 والا فلا يستقيم كلامه ولا ينظر الى الموصول مع مجرد قرينة
 الصلة بان فظايبه مع تمام القرينة اصل فلا يستقيم كلامه فتح
 الصور تلك فتعلمه اذ القرينة الخ لا للصورة الاولى وقوله وان
 لم يعتبر رد للصورة الثانية ظاهرة وانما في نفس الامر
 لعنبر هو مضمون الصلة مع الاختصاص الخارج مثلا اما اسم
 الاشارة الخ بهذا والذي نفت له وقوله قرينة مستند ومجمل هي
 الاشارة خبرية وللمجمل خبر صلة الموصول وقوله والضمير عطف
 على اسم الاشارة وقوله فهما الفه واقعة في جواب اما
 فان الوضع له اي لهذا التنبيه وقوله عن تمرير عن التقليل

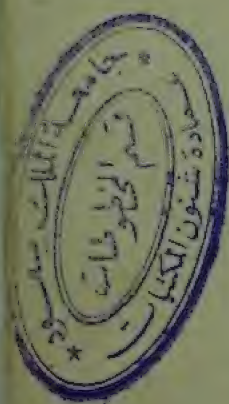
مخترع له شيء وما نحن بتأريه التناهي في ذلك وحاصل كلامه
 الاعتذار عن نظم لهذا التنبيه بما فيه من السهولة فكانه يقول
 وصلي لهذا التنبيه ونظري اياه لا يجعل تحريك صاحب الاصل اياه وان
 تابع له في ذلك لا مخترع فلا لوم على ^{فالتنبيه فيه معنى} لا
 يقاظ اي بمعناه اللغوي ^{وجعل العلم بغير عطف على}
 قديم ^{ماهي انة بدلوله} شخصية اي عما هو لوحظ بدلوله مخصوص
 فالمراد بالالة متعلقا بالتصور وهو البدل المحضصة للدلول الميزة
 له عما عداه لما تقدم من ان الواضع في الوضع خاص لم يستخرج
 له بالة بل معناه انه لا حظ له لخصيصه ومحيته ^{فليفرح بالبال المعقول}
 ونايب الفاعل ضمير يرجع الي ما في قوله مما قد مضى وقوله فالتنبيه كذا
 بذلك الى ان طلب الفهم ليس على حقيقة لانه حاصله وطلبه حاصله
 بل هو مجاز عن طلب التذكير والمعاودة ^{وان جزيا بفتح هاء}
 ان عطف على الفهم اي يعلم مما مضى ايضا ان جزيا هو الذي
 خرج لذين الخ وفي قوله قد علم تأييد ^{ولا تغلجا قال بعضهم}
 بان الاشارة الى اي اشارة يعني ان بعضهم ذهب الى ان العلم
 الاشارة وضع لمعنى كلي وان لم يعمل الا في جزئي فكلوا الفهم
 فانه وضع للجزئيات وهذا القول من وديا ذكره الله
 ذو كثر اي ذكورة محققا ^{لانه جزئي}
 الخ اي لان اسم الاشارة جزئي الخ وهذا قليل للنهني في قوله
 ولا تغل ^{من عناد اي معارضة} اوجبه توجه العلم
 يعني ان هذا القول ^{من توجه راعيه ان الموضوع له العلم}
 ان لم معنى بفتح هاء ^{ان المصدر المنكسر}
 منها وما بعده نايب فاعل علم ^{اي علم مما سبق في التنبيه}
 ان كثر له معنى اي بنفسه ^{من في كثره ان من يتعبدية}
 متعلقة بمحذوف صفة لقول في النهاية وهي على معنى في غيره
 اي وعلم ايضا ان في النهاية على معنى في غيره الذي هو بعض
 متعلقهم في تعريفه لغيره بما دل على معنى في غيره ^{وان}

من تلك

من تلك الصارحة هو على معنى في غيره ^{انه لا يستعمل بالمعزوية}
 ولما اصل ان كثر في بدل على معنى بنفسه لكن يتوقف ادراكه على ادراكه
 غيره وهو مطلق من غير متعلق بالمعزوية فمعنى في لزم ما دل على معنى
 في غيره انه يتوقف ادراكه على ادراك غيره وانه غير متعلق بالمعزوية
 وليس مرادهم بتلك الصارحة انه بدل على معنى لكن لا بنفسه بل
 بربطة الفهم حتى يقتضي ان كثر ليس موضوعا للمعنى ^{اي انه ليس}
 الى تغير لعدم الاستقلال فمعنى من الابتداء جزئي وهذا المعنى غير
 مقصود بذاته بل وسيلة للاحاطة بحال المتعلق وهو المراد بالغير
 كلام الله وهو واقع على البر والبصر وذلك الربط بين
 حال السمعانه مبتدأ او البصر انما مبتدأ انما ف قوله وبالات
 توصله لقوله فصدره وقوله للاحاطة غيره اي للاحاطة حال غيره
 وهو كون البر مبتدأ منها ^{واستوضح ذلك من قوله الخ اي}
 بنة القيام لزيد من الاضافات وتارة ينظر لها من حيث انما سافر
 لحال القيام من حيث انما يقيد انه منسوب وان زيد منسوب اليه وفي
 هذه الحالة لا يحكم عليها لان الحكم على الشئ من قدره واستقله
 فهي من حيث كونها مدركة في قام زيد يصح الحكم عليها لانها مدركة
 من حيث انها رابطة بينهما وقوله الله لتعريف حالهما اي من كون
 قام منسوب او زيد منسوب اليه وقوله ولذلك الخ الخ واما في قوله
 قصرا وقوله لا يمكن للـ اي لا يصح لك فمعنى يمكن معنى يمكن
 فقوله باللام ^{امراء الاحكام على اي على النسبة} والاضافة
 عطف نفسه فالمراد بهما وهو واحد معنى يتوقف تعقله على تعقل الغير
 وبمعنى اجزاء الاحكام على النسبة ان تحمل عليها النسبة فتقول نسبة
 القيام لزيد من النسب والاضافات ^{وهذا الذي يكون النسبة}
 قد تكون ملحوظة قصرا وقد تكون ملحوظة يتعاله نظير في المبصرات
 فالكاف في قوله كما ان الخ اي هذا في المعقول كما ان المبصر
 للتنظير وكنت ايضا ما نصه قوله وهذا كما ان المبصر الخ اي هذا
 في المعقول كما ان المبصر في الحس وان صحه فيقيد قوله كذا في الخ

فخرج عن تصور اي قصد الا بتصوره كذا
 في الصورة اي كما يوسع ذلك ذلك اي حكم عليها وبها الصورة
 البصيرة قيل هي عين جارية بالقلب فتدرك به المعقولات كمان
 البصر عين جارية بالراس تدرك بها المحسوسات واذا تم
 هذا الخ هذا هو المقصود هنا وما تقدم توكلت به وما بعده
 اي معنى من المعاني كما سير بيان للغير ثم ذلك الا بتدوير
 بانه لا تعلق لارة بلو حط من حيث انه وسيله لبيان حال
 فيكون يتوكل بالغير فيكون وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ من
 ويلزم منه اي يلزم من تعلق ذلك اللفظ بتعلق المتعلق
 وادراكه وذلك لا امر من الله معنى له تعلق بالغير فيلزم من ادراك
 ادراكه ذلك الغير كلف المعنى بالذات ذلك المعنى واما ادراك
 الغير فتبين فخره تعالى في مقابلة قوله قصد او قوله وبالعرض اجمالا
 في مقابلة قوله وبالذات فزاره بالاجمال ما ليس قصدا بهذا
 الاعتبار هو كون ذلك المعنى مقصدا بالذات ذلك بعد ملاحظة
 على هذه الوجه اي قصد او بالذات ان تقيده الخ اذا قيدته بتعلق
 خاص صار ابتداء جزئيا لكن جزئيا مستقلا لانه مدلول للاسم ولا حظ
 قصد لاقام ثلاثة احوال ابتداء جزئيا ملحقا مدلول المتعلق
 اي السير بكونه مبتدأ والبصرة بكونها مبتدأ منها وهذا مدلول اللفظ
 تأنيها ابتداء جزئيا مقصود مستقلا كما لو قلت ابتداء سيرتي من
 البصرة والثالث ابتداء كلي مطلق مستقلا اي غير ملحقا ببيان حال
 المتعلق والثاني والثالث اسمان مدلولان للفظ الابتداء ولا يخرج
 ذلك عن الاستقلال اي لا يخرج ذلك التقدير عن الاستقلال لان
 على عارض هئية الانضمام الاضافة ببيانته وهذا
 الاشارة لقوله تعالى لا ابتداء معنى له تعلق بالغير باعتبار
 اي ملحقا ذلك المعنى في نفسه ومقصود بنفسه وهذا المعنى
 واما معنى لخرى ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره وهو المتعلق
 فقد انضح ان ذكره متعلق لخرى هو السير والبصرة الخ

وجوب لخرى معنى اي معنى لخرى في الذهن لان معنى لخرى كما تسمى
 جزئيا فلا يتصل بمناه وهذا خارجا لا بالمتعلق وهذا لخرى توقف
 لخرى على المتعلق والمتعلق يتوقف على لخرى لكن من جهة اخرى
 بيان حاله اي من جهة ان السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها فخرية
 التوقف مختلفة وهما اصل ان لخرى يتوقف على متعلقه لا على حاصل
 اصل معناه بخلاف المتعلق فان توقفه على لخرى لا يدل على حاله
 من كونه السير مبتدأ او البصرة مبتدأ منها لالان الواضع متعلق
 على كونه معنى اي لا تقول كما قال هذا الغافل ان معنى لخرى
 فلا يستقل بالمعنوية ان الواضع للشرط في دلالة على معناه ذلك
 متعلق بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة كذوقات الوضع
 بشرط في دلالة لها ذكر المتعلق بل التزم ذكره ليحصل المقصود
 من وضعها وهو التوصل لجعل اسماء الاجناس صفات وقدر
 الشئ هذا القول وقوله ولو لم بشرط الخ هذا من تنمة كلامه هذا
 القائل وقوله فانه لا يرجع الى طائفة اي لاني ذلك القائل يقول
 لو لم بشرط ذلك لا يمكن فهم المعنى بدونه اي فلا فائدة في هذا الشرط
 وادضا الاول حذره ويقتصر على قوله فخرية لانه يقتصر على
 ما تقدم من ان المتعلق انما ذكره ليحصل به معنى لخرى اذ لا يوجد هذا
 وخارجا لا بذكر المتعلق وهو مشترك بينهما الخ اي التزم
 ذكر المتعلق مشترك في الموصوف وفي الاسماء اللازمة للاضافة كذا
 بمعنى صاحب مثل فرس وسائرهم والنفخ بان ذكره اي ذكره اي
 المتعلق في الاسماء اللازمة لا لتوقف معنى ذوعلمه بل للتوصل للوقف
 بذواو اما في لخرى فذكر المتعلق فيها لاجل دلالتها على معنى لخرى
 هذا الفرق كلفه لخرى اي خالص صرف لا وجه له ووجهه لان التزم
 ذكر المتعلق مرجوح في ابابدين فالعلة تنمة والقاعدة ان يكون
 العلم الواحد سواء كان ذاتا او وصفا لا يكون الاشياء
 واجبة فكيف يقال انه مبتدأ عنه في الركا التوصل للوصف في لخرى



التوصل للوصف وفي محروق التوصل لمفادها هذا الحكم خالص التوصل التوصل
 أي للوصف كما سماه الأجناس أي لكونه ووصفه لما قبله من أسماء
 الأجناس كرجل وهو لا يتأتى إلا بذكر المتعلق وأما بيان عموم الوضع
 فهذا مقابله لحدوثه فغيره أما بيان كونه متعلقا بغير متعلق فغيره علم
 وأما بيان المحرر والعقل وإن كان تمام معناه غير متعلق بالمفهوم به إلا
 معنى الفعل مركب من ثلاثة أجزاء الحدث والزمان والنسبة والجزء الأول
 وإن أعني حدث والزمان استقلالان والجزء الثالث أعني النسبة على استقلال
 مستقل والقاعدة أن المركب من المتعلق وغير المتعلق غير متعلق
 فالفعل غير متعلق يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة
 الخ وكذلك يدل على الزمان كما تقدم فدلالة الفعل على هذه الثلاثة بالوضع
 وأما دلالة على الفاعل فاللزام فإنها ملحوظة الخ علة لكونها جزئية
 مفيدة لعدم استقلالها لتفرعها لهما أي لحدث من جهة أنه متعلق والفاعل
 من جهة أنه متعلق به إلا أن أحدهما الخ أي أحد النسبتين المذكورتين
 وهما الحدث والفاعل وهذا مستثنى من محرق في تقديره وهذا أن الأمران
 لا يختلفان في حالة من الأحوال التي هذه الحالة فإنها مختلفتان فيها
 لأن حدث من مدلول الفعل والفاعل ليس من مدلوله بل هو خارج
 عن مدلوله على ذكر غيرهما وهو الفاعل وكل شئ يكون حاله كذلك
 فهو غير متعلق وإن كان الخ الأول للمحال وإن زائدة
 بوجه ما هو كونه حدث لا بد له من محرق وقوله والربما أن يقع
 أي وإن لم يكن الفاعل متعلقا بنفسه ومحوه بذلك الوجه لما
 أنكم يقع تلك النسبة أي إذا رأوها فالفاعل ذكره يعني الفعل المتعلق
 وهي النسبة فالفاعل هنا غير له المتعلق في محرق والنسبة بمنزلة
 محرق لا يظهر معناها التي متعلقاتها وهو حدث والفاعل فمحصل أن
 النسبة متوقفة عليهما أي فري غير متعلقة لكن اللفظ لا يدل
 عليه أي لفظ الفعل لا يدل على الفاعل أي لا مطابق ولا تضاعف فلا
 يتأتى أنه يدل عليه التزاما فلا يقص هذا الجزئي أي النسبة

أذهب

أذهب المحرر عنها لا الحدث باعتبار مجموع معناه أي بحسب
 الهيئة الاجتماعية وقوله غير متعلق بالمفهوم به أي لتركبه
 من المتعلق وغير المتعلق كما تقدم أن حكم عليه أن لا بد له إلا
 أنه باعتبار جزئية وهو حدث بحسب عليه ولا أقول أنه غير متعلق
 أعني حدث ولم يبلغ المحل للفا، لأنه تقع على ما قبل وقد
 ضعف ببلغ معنى يرتفع ففداه بالي فإن قلت لم جعل النسبة الخ
 وأراد على جعل النسبة رابطة بين حدث والفاعل فلم يفتك
 أحدهما أعني حدث وحدها ندلول للفعل أي مع أنها نسبة بينهما
 فلها تعلق بكل منهما فخطها مضمومة للحدث دون الفاعل ثم جرح
 غير مرجح وجواب أن هذا له مرجح وهو نسبة تعلق بالحدث لقيامها به وإن
 كانت متعلقة بالآخر كالربوة تنظر أي في قايمة بالآب وإن
 كان لها تعلق بالآب والربوة هي كون الحيوان متولد منه حيوان آخر
 والآن حيوان متولد منه حيوان آخر والنسبة كون الحيوان متولدا من حيوان
 آخر والآن حيوان متولد من حيوان آخر فإن قلت كان مجموع الفعل
 الخ حاصله أن كلام من الفعل والوصف متعلق على نسبة غير متعلقة وقد
 قلتم أن الأول تخبر به وعنه وحاصل الجواب أن النسبة في الأول
 لهما ظهورا إذ مدلوله حدث مع تلك النسبة وأما الفاعل فخارج عن
 المعنى الموصوف له فقد حصل إيا في عدم دخول الفاعل في مدلول
 الفعل فلم تنس تلك النسبة بينهما وأما في الوصف فلون مدلوله شيان
 أعني الذات والحدث فقد تاهت النسبة بين هذين فلم تظهر والنظر
 في أمثلة تارة الذات فيحكم عليها وتارة الحدث فيحكم بها بخلاف
 النسبة في الفعل فلما ظهرت لم يحكم عليها بل بها كذلك الصفة
 أي يستفاد منها نسبة غير متعلقة وطرفان نسبة تامة أي
 تقصدا فادترج للسامع في الفعل بحيث تخبر بها تقتضي انفادها
 مع طرفها وهو الحدث وقوله عن غيرهما وهو الفاعل بحيث يكون
 الفاعل جزء من مدلول الفعل حتى يتقاه بين الفاعل والحدث
 فقوله وعدم ارتباطها به عطف على أفرادها عطف تفسير

منه على الفاعل
 من غير أن يفتك
 من غير أن يفتك

بينة لا تقتضي الخ صفتان كاستقان اذ على النسبة التقيدية
 عدم تمامها وعدم اقتضاها انفراد المعنى الخ انفراد المعنى اي الحيز
 عن غيره اي الذات اي لا تقتضي انفراد الحيز عن الذات لكن انفراد الحيز
 للوصف فقد تاهت النسبة بينهما فيه فلم يكن لها ظهور وعدمه
 ارتباطا به اي بالغير وهو معطوف على انفرادها عطف تفسيري كما تقدم
 ولا تكون هي مقصودة بالادارة الخ اي لعدم ظهورها ولتوابعها
 بينهما فلم يكتف لها في حكم عليها ولا بها لانهما وان كانت من دلالة
 الوصف لكن ليست ظاهرة في معناه اذ الظاهر في معناه انما هو حيز
 والذات فلذا قال النسبة اما النسبة المعتبرة فيها اي في الصفة اي
 انما اعتبر للربط لا لبيانها في لا يصدق الحكم عليها ولا بها وقوله
 واما النسبة المعتبرة فيها هذا التعميم للكلام على الوصف واساارة
 الى ان معناه مرئب من ثلاث ذاة وحدث ونسبة فيحكم على الوصف
 نظر الذات وبم نظر الحيز واما النسبة فهي ملحوظة تبعا
 لا تبعا للحكم عليها ولا بها
 به انما يكون ضاربا الخ وقوله من الفرق بيان لما سبق متعلق بقوله
 متعلق بـ وما واقعة على التعريف يعني ان ضاربا لا يرد على حيز العقل
 بالتعريف الذي نقل عن الحاجة وهي ما دل على معنى في نفسه غير
 مقترن باحد الزمنية الثلاثة فنقول ان بانه ما دل على الخ بيان
 لقوله بما قد نقل الخ واساارة لما عليه الورد والوصف زاد وضعا
 في التعريف المذكور لا يرد عليه ما ذكره لانه دلالة ضارب على الزمان
 ليس وضعا وحاصل الجواب الخ يعني ان ضاربا انما لم يرد على
 هذا الفصل لأن الملحوظ او لا حيز فكانه قبل ما دل على حيز
 منسوب الى فاعلى ما مقترن باحد الخ فباختيار الحيز في ضرورة
 او لا يندفع ايراد المثني لأن الملحوظ في المشتق اول الذات
 كانت م ايضا انه موضوع للماهية ووجه
 لا يبين اني مرادة انه على هذا المذهب موضوع للماهية من هو
 حيث وجب فيها في غير معنى اي لا من حيث هي فالعقود
 من اسم

من اسم الجنس علم المذهب الفرض المنشأ له قيد في الموضوع له اعلى
 الماهية والقاعدة انه اذا قبل هذه الموضوع للماهية بقيد وجودها في فرد
 كان المقصود ذلك الغير المميز وليس المراد ما يتبادر من ظاهره
 من ان مدلوله هذا ان الشئ ان اي الماهية والوحدة لانه يقتضي
 ان مدلوله مركب وليس كذلك واما على الثاني فهو موضوع للماهية من
 حيث هي اي لا بقيد وجودها في فرد وبشيء مشترك مراده
 ان الموضوع الفرد من حيث وجود الماهية فيه وليس المراد ذلك
 من ان الماهية مع الوحدة تسمى فردا ثم فصل ما جعل الفرق الخ
 حاصل الفرق بين علم الجنس واسم الجنس ان علم الجنس موضوع للماهية
 مع التقيين والتعريف ملحوظ فيه على انه جزء الموضوع له على قول او
 قيد على القول الثاني واما اسم الجنس في موضوع للماهية فقط والتعريف
 فيه لم يلحظ جزئا ولا قيدا وتحقيق المقام ان علم الجنس كغيره من
 المعارف يقصد به معنى عند السامع من حيث يعين مثلا اسما
 يدل على ماهية معينة مميزة عماى اها من الماهيات وهي ماهية
 السبع وهذا التعريف جاء من نفس اللفظ لأن الواضع وضع اسما
 على وجه يستفاد من تفعل الموضوع له من لفظه تفعل التعريف واما
 اسم الجنس فهو كغيره من النكات يقتصر بها التفات النفس الى المعنى من
 حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملحوظة تقيين وان كان
 لا يكون الا معينا فان الفرق الفهم هو على العلم بوضع اللفظ
 له وذلك انما يكون بعد تصوره وتميزه عنه عماى ان قلنا لم
 يقتصر به التفات المخاطب الى ماهية معينة وهي ماهية السبع لا
 ان التقيين معق ثابت فيه لكن التقيين لم يستخرج من اللفظ بل من
 العلم بالوضع فاسما والاسم من دأها في الحقيقة واحد والفرق
 بينهما باعتبار الولا اعتبار التقيين من اللفظ وعدم اعتباره منه
 كما في اورد الفرق بين اسما والاسم مراد به الحقيقة وهو ان
 اسما التفسيرية فيه استفاد من جهر اللفظ والاسم التفسيرية
 فيه استفاد من اللام ثم استلهم علم الجنس اذ لمه معق او مشترك

في الفرد المعين او الجهم ان كان من حيث استغاله على الماهية وكنهه فردا
من افرادها حقيقة وان كان من حيث ~~هو~~ حصوله فحاز
مستحيا حال من مفعول تغييره وهي الراهة
اي في الفرق ~~لانه~~ موضع لغير معين من تلك الحقيقة اي موضع الحقيقة
لا يقبل التغير ~~السمعي~~ لا يستقيم العظام الربكي الميم وفتح الراء
وانظر ضبطه فلا بد من تأويل لهذا الكلام اي التضمن نسبة الفرق
الى التقييم بان يقال ضمير وضع علم جنس الماهية بغير التضمن اغنت
عن ذكره في التقييم فكانه ذكر فيه وبنى ما الفرق عليه وبذلك يعلم ان
قوله وهو ان الفرق الى لبياننا للنا ويلي بل لما يؤول الكلام اليه بغير التاويل
وان معنى علم جنس الواو للحال وهن ان مكسورة ولا تفتح بالفتح
لان هذا الم يعلم من جنس التقييم ~~معلوم~~ اي بين القوم وسريره
بينهم اغنت عن ذكره فكانه ذكره فيما سبق ~~الاول~~ على مبنى الفرق
اي مع ضخمة ما هي مشهور كما عرفت ~~من ان~~ من ان
بعكس حرف الى حاصل الفرق ان حرف بدل على معنى في غيره واجتباها
الى الغير لاجل فهم اصل معناه بخلاف الموصول فانه بدل على معنى في نفسه
واجتباها الى الصلة لاجل فهم اصل معناه اذ هو متعلق بالمفترضية بل
لاجل تعيين المراد منه وذلك ان الشيء هو المتعلق اشارة بذلك الى ان
ما في قوله بما هو معنى فيه واقفة على المتصديق فاحرص من باب
ضرب وعلم بان مدلول الفعل كلي اي مدلوله التضمني
وهو كذا ~~وهي~~ ومعنيها بصفة التثنية وقوله بتنا للغير
اي لتنا على انهما الية ومرات لما همة الغير اي حال الغير من
كون السير مبتدا او المفعول مبتدا منها بالنسبة الى من وكون حوز
مبنى او القاع على منسب اليه بالنظر للفعل وهي ان صحة
حكم على الشيء الى هذه العلة في الحقيقة هي قوله بعد وكل واحد من
مدلولها غير متعلق بالمفترضية ~~هو ذلك~~ حرف المنسوب الى
الاول هو النسبة لان عدم الاستقلال في الفعل من جهة النسبة
لا حرف قلل المراد بالحرف من حيث وضعه المذكور وهو النسبة

وهو معين قول الاصل اي قوله ومن هذه الجهة فان
الفاظ الى قبل لصحة الحكم في قولهم ضرب فعل ماض ومن قال
ضرب الى من شرطية وجواب الشرط قوله حيث لا دليل ~~لنفسها~~
متعلق بوضع يعني ان الفاظ موضع لا لنفسها في ضمني وضمها للمعانيها
فوضعت المعانيها صريح ولا نفسها ضمني ~~الاذكر~~ اللفظ واراوة
نفسه اي انهم استخرجوا من اطلاق اللفظ واراوة نفسه انه موضع
اللفظ ايضا لكن وضعا ضميا ~~الترم~~ عليهم ضمني الترم معنى وجب
فعناه يعلم ووجه الالتزام ان دليلهم انما هو كرا اللفظ واراوة نفسه
وهذه العلة موجبة في حقيقته انه موضع وليس كذلك فالتاويل
بوضع اللفظ لنفسه غير علم لما يلزم عليه من وضع المرحلات فالحق انه يقال
يطلق اللفظ ويراد لفظه ولا يقال انه موضع للفظ ~~ولما~~ ان يقول
حاصله انه يرد على ما حقق من ان اللفظ يطلق ويراد نفسه والافعال انه
موضع لنفسه ان التناجى اجمع على ان اللفظ اسم كلام مع انه ليس
اسما لا تنتمي الى الوضع لان التحقيق كما قلتم ان اللفظ ليس موضوعا
لنفسه واسميته متوقف على وضعه لنفسه وليس كذلك لان انعقد هذا
اللفظ وليس انعقد عند اعني الطلب اي يبطل قول الخفاء ولا يتأني
الى اي لونه وجه الكلام وليس اسما ولا فعلا وحاصل الجواب ان المراد
بقولهم اللفظ اسمي اي اسم ولو فقد مبرا واسميا اسم تاذيل لانه قد
لفظه وكذلك يبطل قولهم في من حرف جر وضم فعل ماض انهما مبتدان
لان مبتدأ اسم وهذا ان ليس اسمين لانه الاسمية متوقفة على
وضع اللفظ لنفسه وعلى التحقيق هذا ان ليس موضوعا لنفسها
وجواب انهما اسمان تاذيل او لا يريد لفظهما وليا اسميين
حقيقة لما مر فقولهم بشكل ذلك المحصر اعني قول الخفاء ولا يتأني
الكلام الا من اسميين او اسم وفعل اي لو لم يجب بهذا الجواب
او بغيره الاشكال لوجود كلام وهو اسماء وضرب فعل ماض وهو حرف
جر مركب اي ذلك الكلام من اسم وهو الظاهر في اسماء في التركيب اللفظي
وفعل ماض في التركيب النحوي وحرف جر في التركيب الثالث مع شيء اخر

11

وهو الفاعل خارج عن مدلول الفعل وقوله فبذلك يكون الفاعل خارجا
عن مدلول الفعل والقاعدة ان قيد الشيء ليس مدلول ذلك الشيء
وهذا الجواب عدم صلاحية الفعل بالنظر في معناه الحكم عليه وبه قولهم
لا ينافي ما ذكرته الفاعل لان المقصود من هذا التركيب الحكم بان زيد الكرم
الآب فالتعريف هو التركيب المفيد بالآب اي كرم وحره لا هو مع الفاعل
فالتركيب هو الحكم به فجمع كلامهم الفاعل لما هنا من ان الحكم به
هو كرم فقط لا المجموع فلو منافاة بين هذا وبين ما ذكره الفاعل
فتأمل كيف حال اي اذا تأملت تجد الحكم به في هذا التركيب هو كرم
لا المجموع ويظهر لك عدم المناقاة ولحق بالانصب عطف على اسم
ان وهو الفعل في قوله سابقا وحاصله ان الفعل من قبيل عطف
المفردات فقيه العطف على معولي عامل واحصر وهو جازم وقوله
من قبيل للحرف وقوله لا موضع جواب لما قوله لم يكن ان الحكم عليه
مختلفا فانما تمثيل لمعان اخر وقوله ونحو احوالها كالحرف عطف
على قوله ملا حظرة وقوله وصفا عاما يتعلق بقوله لا موضع لا بدق
منها اي من الحكم على الشيء وحكم به وقوله من قبيل اي كون ذلك الشيء
والا حكم بالنصب ايضا عطفا على اسم ان كما تقدم وانما قلت
النسبة الى هذا فوضع لكون الاسم لم يغير معه نسبة تامة لا على انها
لغيره ولا اليه وبما ان الفرق بين نسبة الفعل ونسبة المشتق وانها
ثمة تعلق به مع ان ينسب العقول الى زيد ولما لم تكن قائمة بالمشتق
اليه وليس تعلقها به فورا لم يصح العكس وهو نسبة زيد الى العقول
مخلوفا في الصفة اي فالنسبة في الصفة غير تامة بل صيغة
تأنيديه وليس بقصود بل المقصود اخر طرفها
في جعل قوله حاصلا ان بعضهم ذهب الى ان ضمير الغائب
كل ازا كان راجعا الى كل وفيما ذهب اليه هذا البعض نظرا لان
الضمير مطلقا موضوعا للجزئي والحق الى وعلمه فضمير الغائب
موضوع بالاشارة الى لا يتصل في الحكم والجزئي فيكون استتبعه
في كل منهما حقيقة هذا والحق ان الضمير ولو كان موضوعا

وهو اسم في التركيب الثاني ومن التركيب الثالث ليس ذلك الشيء اسما ولا
فعلا اما انتفاء الاسم فاما انتفاء الفعلية فكون القصد هذا اللفظ
وليس القصد هو وبالجمل فان اجاب الجوابين الاول ان قوله ولا
يتأني تركيب الكلام الا ان اسمين الى مرادهم الاسم ولو تأني وبك قد دخل هذه الثلاثة
والثاني ان هذا المحصر وتعرف الكلام والمبتدأ جوازا فيه على الغالب من
اعتبار هذا التأنيل وهو كون المراد اسمين او بايقوم مقامها وعلى هذا
التقدير اي تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها
ما في التنبيه الاول اي الذي قبله وهو التنبيه الثامن فراه بالاول
الاول الاضافي كان اولي اي ثمة التعلق باختلاف الجمل
اي جهة الرتبة ووجه الاختلاف يعني انه لما كانت مرافق مختلفة ولم
يتواردا على جهة واحدة وذلك مما يتغير بالتفاوت في فضل عما قبله وقوله
فان الاشتراك الى تغليب لا يخلو في جهة كالمعنى الى هذا يفيد ان
الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه وقد سنا ان الفعل
واسم المشتقات موضوع بوضعين وضع المادة ووضع الهيئة فلهذا
ان يكون الفعل كالمعنى في انه موضوع للجزئيات بالنظر لوضع الهيئة
اي للهيئة والزمان غير مستقيم اي على ما ذهب اليه من ان الفعل
موضوع باعتبار مجموع معناه بوضع واحد اما على ما تقدم فهو مستقيم
بالنظر لوضع المادة في صحة الاخبار اي في صحة الاخبار بالفعل
وقوله بل اي على صحة الاخبار ان كرم الخ قد يتوجه غير الخ
من جهة لا تفعل عما مر من ان هذا كله بناء على ما ذهب اليه
فلا يصح ان يكون معنى ايه الى تنفع على قوله ازمد بوله بواسطة قوله
ايه فلا استقلال له لانه لا يتفرع على كون حصول الشيء متوقفا على
غير عدم استقلال ذلك الشيء وينفع على عدم استقلال الاخبار
به وعنه اذا الاخبار وعنه فرع استقلال باعتبار انما له
يتعلق بقوله بعد استار نسبة تامة مفعول متعلق بنصب
بالمصداق قبله وهو نسبة ذلك المعنى خارج صفة لقوله
موضوعا ما وقوله عن مدلول اي عن مدلول الفعل فالموضوع
وهو الفاعل

١٩

الجزئي وان استعمله في الكل مجازا كما مر
 انما هو من جزئيات اي في التفتيح وهو وارد على قوله ولحق وقوله لفظا
 اما ان اكثر الخ هذا حاصل الجواب اي لانه تابع لا كثر ائمة اللغة في ذلك
 مع بدو جعل اللفظ ياندر لانه يصدر في له للفرض اي للغة
 اي وضع لاجل شئ اي وكذا بقية لفظ له لاصلة لا حرف عطف وصله
 معطوف على جعل الثاني اي لانه بعد جعل اللوم صلة وضع ولا م الصلة
 هو لوم التعدية وجعل اللوم للصلة يقتضي ان تكون جميع المعارف
 جزئية بخلافها على جعلها للفرض فانه لا يقتضي ذلك والحاصل ان
 مع جعل الضمائر موضوعا للامر الملكي لكنها لا تستعمل الا في جزئ عرف
 المعرفة بانها ما وضع ليستعمل في شئ بعينه لتدخل الظواهر لانها وان
 وضعت للامر الملكي لكنها لا تستعمل الا في جزئ فاللام ليستعمل للفرض
 وصلة وضع محذوف اي ما وضع لشي لاجل ان يستعمل في جزئ من
 جعل الضمائر موضوعا للجزئيات وهي المذهب المنصور عرفا بالمعرفة
 بانها ما وضع لشي بعينه اي ما وضع للجزئ بناء على ان اللوم في شئ صلة
 وضع وكونها للفرض بعينه فالصحة عند الظاهر في التفتيح جزئيا ابتداء
 ولا كثر ائمة اللغة لا كونه لشي ومحذوف ان كثر ائمة الغائب قد يكونا كلما
 وقد يكونا جزئيا هذا جعل كلام الله لكن قد علمت ان الحق ان الضمير
 مطلقا موضوعا للجزئيات وقد عرفت انه ليس المراد الخ ان اشارة الى
 ما قدمناه من انه لا يجب في الوصف الوضع لخاص موضوع له خاص تعمله
 بعينه بمفهوم كلي مخصوص بعينه فعمله الخ مع فعل امر وقوله تنتظر
 واقع في جواب ان لم يرفع الجزم فكيف رفعه للضرورة والمعنى ان عدمه
 ورجعت الى ما ذكرناه في التفتيح ننظر ما حكمنا به من التنظير في
 كليته واصحابها
 ان ذو كلي وصفا وان كان لا يستعمل الا في جزئ فجزئية استعماله
 لا تنافي كليته لانها عارضة والضرورة للوضع لا الاستعمال بخلاف لفظ
 فانه جزئي وصفا واستعماله ايضا يفرق بينهما بان ذو مستقل
 بالمعنوية بخلاف لفظ الاقصة التفرقة بالنظر للموضوع له

اي الاضافة

اي الاضافة في محل جزئي على الاضافة لان ذو واستماله يكون في الاستعمال
 جزئيا حقيقة كما في زيد قوبال ويكون كلما كما في الوسا نون نطقا لان
 جزئي الاضافة هو ما ندرك تحت كل شئ كان جزئيا حقيقة كزيد
 كلما كما لان في النسبة للحيوان لكن العارض الاضافة رفع بهذا
 الاستعمال ما عساه ان يقال كيف يوصف بالكلية مع انه يستعمل في لفظي
 لعارض الاضافة فاما لكن ذ الى استعماله في لفظي لعارض الاضافة
 اي فلا ينظر اليه اذ الصلة للوضع من قبل العام المحض هو عامه
 مراد تناو لا وحدها لان قبل لفظي الحقيقي اي وصفا فلا ينافي ان
 قد يستعمل في جزئ كما اذا قلت جاءني ذ ومال وارادت زيدا كما تقول لا
 شأن ذو نطقا الخ قد عد لوله الاصلي كلي وهو مطلق صاحب لكنه خصص
 بالاضافة وصار جزئيا اضافة وصار بمنزلة العام المحض
 يفرق ما هيئة المركب اي لسان الوضع لان الضمير موضوع لا يقع الناطق
 وغيره او فسر ومعطوف على استعماله
 ما عساه غير مستقل بالمعنوية فالمستقل كمن فانهم يقولون بعينها
 الابتداء لا يخفى ان بذل لفظ الابداء مستقل كما يدل الاستعمال
 العارضا اي ولا بذلك التفسير ولا يبيّن تعاو را اللفاظ
 الخ ايمان اللفظ الكلي اذ اصل محل جزئ كزيد لا يفرق ان يدلوله جزئي
 اذ المقترن الوضع يتبع الاوهام انباء بمعنى في واردة بالاولى
 العقول للالفاظ متعلق بالحكم فيها انت الضمير نظر
 معنى بالانها وافقة على معان ولوراي لفظها لقال وقوله استعمال الالفاظ
 ولم يثبت لثبوتها بالمدكر الاولى ابرار الضمير لان استعماله
 اوصفة جزئية على غير ما هي له في جزئ وهو زيد اي يتوهم من استعماله
 في جزئ انه جزئي لاستعماله فيه بل يذهب كلما نفل للوضع وكذا اذا
 انحصر الخ فلا لذي وان وضع لخاصات لشي بغاير كلي وهو مفسر فليس
 الذي علم لشي لانه لم يوصف من به محض صفة لانه موضوع لم يصفه اما العلم
 الشخص وهو ما وضع لشي واحد بعينه فاستعمل الا في لفظي لخاص مسمى
 لا يكون مطلقا للاستعمال لان الصلة بالموضع اما هذه الالفاظ الاولى

هذه هي اللغز لا نه لم يمتل ال لذو والذي كل منها الاو لي منها
حال الوضع اي لا الاستعمال على طريق الاكتفاء الاضافي
بيان اي على طريق هو الاكتفاء والاكتفاء هو حذف بعض الكلمات
او بعض الحروف لدلالة الباقي عليه وما هنا من الاولي
فان احدى هذه الكلمات هي والثاني قوله يا صديقي
بالسمع في منجى ولا تظن اني
فاني على اي عليل انت
خيلي فمحت الردي
كي تشي في دلجا
يا ظلي اي يا
خيلي وهذا
افز عليه
تم